العرب
الجمعة 2021/08/27
السنة 44 العدد 12161

حرائق الوقود تشعل «جبهة» عكار – فنيدق

الحكومة اللبنانية أمام فرصة أخيرة: إما تأليف أو اعتذار

في وقت تفقد فيه الدولة اللبنانية هيبتها وتتدحرج شيئا فشيئا باتجاه العنف وعدم الاستقرار، لا يزال الفرقاء السياسيون عاجزين عن تشكيل حكومة جديدة تخفف معاناة اللبنانيين الاجتماعية والاقتصادية.

لا أثر للحكومة أو لدورها

بيروت - أشعلت حرائق الوقود "جبهة" عكار – فنيدق شمال لبنان، ما دفع بالجيش الخميس، إلى نشر قوات في المنطقة التي شهدت مقتل اثنين هذا الأسبوع في أحداث عنف بسبب خلاف على قطع الأشجار، فيما تفقد الدولة هيبتها بانتظار تشكيل حكومة لبنانية جديدة.

واستخدمت أسلحة آلية ثقيلة وقذائف صاروخية في أعمال العنف التي وقعت بين أفراد من قريتي عكار العتيقة وفنيدق في المنطقة ذات الأغلبية السنية.

وزاد هذا العنف من مخاوف انعدام الأمن في لبنان الذي يشهد حالة فوضى متفاقمة بسبب الانهيار الاقتصادي.

وقال رئيس تيار المستقبل سعد الحريري في بيان الأربعاء أن إراقة الدم لابد أن تتوقف، وحث على التوقف عن "استخدام السلاح سبيلا للحوار بين الأخوة".

ويشهد لبنان في الآونة الأخيرة حوادث أمنية يوميا تتعلق بأمور من بينها الوقود، إذ أدت الأزمة المالية إلى نقص حاد في الإمدادات، وهو ما أفضى إلى مواجهات ومشاحنات بسبب البنزين والديزل. كما تتعرض شاحنات الوقود للنهب أيضا.

> رغم أن حادثة قريتي عكار العتيقة وفنيدق لا ترتبط على نحو مباشر بالأزمة المالية إلا أنها تظهر أن الدولة تفقد هيبتها

وتمثل عكار بؤرة تستقطب غضب اللبنانيين، حيث مثل الانفجار المروّع لصهريج وقود في بلدة التليل في المنطقة تجسيدا لعجز الحكومة اللبنانية عن حماية اللبنانيين وتأمين حياتهم ومنع الانهيار المروع للدولة بعد أن شلّ الصراع السياسي كل آلياتها وقادها إلى إفلاس مصرفي شامل وعجز في تشكيل الحكومة مستمر منذ عام في أعقاب تفجير مرفأ بيروت. ويقول مراقبون إنه رغم أن الحادثة لا ترتبط على نحو مباشر بالأزمة المالية فإنها تظهر أن الدولة تفقد هيبتها.

ومع فقدان الدولة لهيبتها لا أثر لحكومة تصريف الأعمال أو دورها، فيما ما يزال الفرقاء السياسيون عاجزين عن تشكيل حكومة جديدة تخفف معاناة اللبنانيين.

والخميس، قدّم رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي تشكيلة حكومية لرئيس الجمهورية ميشال عون في لقائهما في القصر الجمهوري، ما يضع لبنان حسب مراقبين أمام فرصة أخيرة: إما التأليف أو اعتذار ميقاتي.

ويأمل رئيس الحكومة المكلف أن تحظى التشكيلة بموافقة الرئيس عون عليها، كونها مرتكزة على التوازن المطلوب في هذه المرحلة، وكون الأسماء الواردة فيها غير مستفزة لأي طرف، ما يعني أنّ التأليف أمام فرصة جدّية لولادة الحكومة.

ورد ميقاتي متهكما على سؤال عمّا إذا قدّم مسوّدة حكومية "المسوّدة سوداء.. حدا بيقدّم شي أسود"؟

وأفادت مصادر إعلامية أنّ ميقاتي قدّم لرئيس الجمهورية تشكيلة وزارية تحمل 24 اسما في حين تتحدّث أوساطه عن إمكانية البحث في 3 أو 4 أسماء فقط.

وأشارت ذات المصادر أنّه تم تقديم أسماء بديلة للوزارة الذين تدور إشكالية حولهم من قبل الرئيسين لتقريب وجهات النظر، مع المحافظة على توزيع الحقائب الطائفي. ولفتت إلى أنّ هناك خلافا حول التشكيلة الحكومية، وهي وزارات العدل، الداخلية، نائب رئيس الحكومة، الشؤون الاجتماعية والاقتصاد.

ويقول مراقبون إن تشكيلة ميقاتي، إن كانت منسجمة مع ما هو متفق عليه بين الرئيسين، فمعنى ذلك أنّ الحكومة ستولد خلال اللقاء بين عون وميقاتي، إلّا أنّ الأمر يختلف إن كانت هذه التشكيلة "فاقعة" وحملت ما يمكن أن يُعتبر انقلاباً على الأسس والمعايير المتفق عليها، والتفافاً على حقائب وأسماء، فمعنى ذلك عودة الأمور إلى نقطة الصفر.

وفي الأيام الماضية انحسر التفاؤل بقرب تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة بعد ظهور عقبات جديدة قالت مصادر مطلعة إنها تتعلق بأسماء الوزراء الذين سيشغلون الحقائب، حيث يبدي الرئيسان تحفظا على الأسماء التي يطرحها الآخر.

ويتركز الخلاف بالأساس حول تسمية وزيري الداخلية والعدل، حيث يصر ميقاتي على أن يكونا غير تابعين لأي حزب سياسي، فيما يتحفظ عون على بعض الأسماء المقترحة من قبل ميقاتي.

وأضافت ذات المصادر أن "عون يتحفظ على بعض الأسماء المقترحة من قبل ميقاتي، وكذلك الرئيس ميقاتي لديه تحفظ على بعض الأسماء المقترحة من عون"، موضحا أن الخلاف برز عندما اقترح ميقاتي أسماء وزراء مسيحيين غير الأسماء التي اقترحها عون، وهذا ما رفضه الأخير. ويرى مراقبون أن إصرار ميقاتي نابع من أنه يريد أن يشكل حكومة تستطيع إدارة الانتخابات النيابية المقبلة (في 2022)، والتفاوض مع البنك الدولي، فيما عينُ عون ومن ورائه التيار الوطني الحرّ على الانتخابات القادمة التي قد تقوض مكاسبهما السياسية.

ووجّه رؤساء وزراء سابقون، بمن فيهم ميقاتي، تحذيرات للرئيس عون من مغبة التأخير في تسهيل ولادة حكومة لبنانية جديدة.

وحمّل هؤلاء رئيس الجمهورية اللبنانية مسؤولية وضع العراقيل أمام تشكيل حكومة جديدة، تكون مهمتها الأساسية الخروج من الأزمات المتفاقمة السياسية والاقتصادية.

وكان ميقاتي قد صرح بأن مهلته التي حددها لتأليف الحكومة ليست مفتوحة، وقال إنه قبل أن يكون فدائياً أمامه هدف وحيد هو السعي لوضع لبنان على سكة المعالجة والتعافي التي يتوق إليها كل اللبنانيين، من خلال فريق عمل حكومي يخوض معه مغامرة الإنقاذ.

وتقول أوساط سياسية إن ميقاتي تعاطى بانفتاح وإيجابية مع رئيس الجمهورية من أجل التوصل إلى الحكومة المنشودة التي تعبّر عن كل اللبنانيين، وتكون محل ثقة من قبلهم، إلا أن تلك الإيجابية قد لا تتواصل إلى ما لا نهاية.

وأشارت تلك الأوساط إلى أن اعتذار ميقاتي عن التكليف يبقى احتمالا واردا فيما لو بلغت الأمور نقطة اللاعودة، وإذا ما أصر عون على شروط تعجيزية لا يمكن القبول بها.

القاهرة تنجح في احتواء التوتر بين حماس وإسرائيل في غزة

غزة – شهد قطاع غزة مؤشرات على نجاح اتصالات أجرتها القاهرة لاحتواء التوتر بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل في قطاع غزة بعد تطورات أنذرت بعودة التصعيد العسكري بين الجانبين.

وأعادت السلطات المصرية الخميس فتح معبر رفح البري مع قطاع غزة لتسهيل عودة العالقين في الجانب المصري إلى القطاع وإدخال البضائع.

وأعلنت وزارة الداخلية التي تديرها حركة حماس في غزة في بيان، أن السلطات المصرية أبلغتها بعودة العمل الطبيعي بمعبر رفح في الاتجاهين اعتبارا من الأحد المقبل.

وأغلقت السلطات المصرية بشكل مفاجئ معبر رفح منذ الاثنين الماضي في خطوة وصفت بأنها مرتبطة بتنظيم الفصائل الفلسطينية احتجاجات شعبية قرب السياج الحدودي مع إسرائيل، ما يعرقل مساعيها لحلحلة جمود الهدنة التي توسطت فيها.

ورأت مصادر سياسية أن قرار مصر إغلاق المعبر ينطوي على رسالة إلى حماس يفيد فحواها بأن هناك انزعاجا من توجهها نحو زيادة وتيرة التحركات العسكرية تجاه إسرائيل بما قد يؤدي إلى اندلاع حرب جديدة.

وقالت المصادر ذاتها إن قرار الإغلاق جاء بعد أن وصلت إلى القاهرة معلومات تفيد بأن الحركة تجد في التصعيد وسيلة للهروب إلى الأمام ومحاولة للخروج من مأزقها الحالي أمام المواطنين، حيث أفضى تشددها في الكثير من الملفات الحيوية إلى زيادة الأزمات في القطاع وتوجيه الاتهامات إليها مباشرة.

ومن جهتها، أعلنت إسرائيل الليلة الماضية عن حزمة جديدة من "التسهيلات" لصالح قطاع غزة ضمن الاتصالات الإقليمية لتعزيز تفاهمات التهدئة مع الفصائل الفلسطينية.

وقال مكتب المنسق الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية في بيان، إنه تقرر توسيع إدخال المعدات والبضائع لمشاريع مدنية دولية في قطاع غزة وزيادة حصة التجار من غزة ممن يسمح لهم بالسفر إلى ألف تاجر إضافي.

وأضاف أنه ستتمّ المصادقة على استيراد سيارات جديدة إلى قطاع غزة، والسماح باستئناف تجارة الذهب بين غزة والضفة الغربية، مشيرا إلى أن هذه الخطوات والمزيد منها مشروطة بالحفاظ على الاستقرار الأمني.

ورعت مصر اتفاقا لوقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل في 21 مايو الماضي لإنهاء جولة قتال عنيفة خلفت مقتل أكثر من 250 فلسطينيا و13 شخصا في إسرائيل فضلا عن تدمير واسع في المنازل والبنى التحتية في القطاع.

وسمحت إسرائيل عقب وقف إطلاق النار بفتح جزئي لمعابر قطاع غزة وإدخال الاحتياجات الإنسانية الأساسية مع إبقاء قيود واسعة على الواردات وعمليات التصدير.

> حركة حماس تعلن عودة العمل الطبيعي بمعبر رفح الحدودي مع مصر في الاتجاهين اعتبارا من الأحد المقبل

وتشير حالة الهدوء الحذر في قطاع غزة إلى أن فصائل المقاومة في غزة وعلى رأسها حركة حماس التي تسيطر على القطاع، التقطت بسرعة التحذيرات المصرية من مغبة عرقلة جهودها لتثبيت الهدنة، وذلك ما دفعها إلى الاستجابة لضغوط القاهرة ووقف الفعاليات الاحتجاجية على الحدود مع إسرائيل.

وأجرى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية الثلاثاء اتصالات مع المسؤولين في القاهرة حول التطورات الأخيرة في قطاع غزة، رأى فيها مراقبون أنها تعكس خشية الحركة من تهميش مصري لها وحشرها في الزاوية وهو ما استشف من خلال إغلاق الجانب المصري لمعبر رفح.

وانطلقت السبت في قطاع غزة فعاليات على الحدود مع إسرائيل قالت حماس إنها لن تنهيها حتى تتم الاستجابة لمطالبها.

وتطالب حماس بإعادة فتح معابر القطاع بشكل كامل وتوزيع المنحة القطرية والبدء في إعادة الإعمار، والسماح بدخول المواد التي تُستخدم في البنية التحتية، بالإضافة إلى مستلزمات البناء، ما يمكّن من عودة الأوضاع في القطاع إلى ما كانت عليه قبل المواجهات الأخيرة.

ومع إصرار الفصائل الفلسطينية على إقامة الفعاليات على حدود غزة، أعلن الجيش الإسرائيلي رفع حالة التأهب على طول الحدود مع القطاع.

أي حظوظ للوساطة السودانية في إنهاء صراع المعارضة في جوبا

جوبا – تبذل الخرطوم منذ اندلاع الأزمة داخل المعارضة المسلحة في دولة جنوب السودان جهودا مكثفة للحيلولة دون تطور الصراع بما يهدد عملية السلام في الجارة الجنوبية التي أنهكتها الحروب والنزاعات.

واندلعت معارك شرسة في السابع من أغسطس الجاري شمالي البلاد بين أنصار ريك مشار رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، وفصيل الجنرال المنشق سايمون قاتويج، ما أسفر عن أكثر من 30 قتيلا في ولاية أعالي النيل المتاخمة للسودان، وذلك بعد أيام من إعلان خصوم مشار عزله من رئاسة الحركة.

والسبت عاد وفد سوداني من جوبا، بعد زيارة ثلاثة أيام، بحث خلالها عن حل للأزمة بين الفرقاء في المعارضة بجنوب السودان.

وأجرى رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك ووفد مرافق له مباحثات مع كل من رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت ونائبه الأول مشار ونواب الرئيس تعبان ديتق وحسين عبدالباقي وربيكا تيانج حول تنفيذ ومتابعة اتفاق السلام. ولدى عودة الوفد الحكومي إلى الخرطوم، وصفت وزيرة الخارجية السودانية مريم الصادق المهدي الزيارة "بالتاريخية".

وأضافت أنها ركزت على "سلام جنوب السودان برعاية الخرطوم، وسلام السودان برعاية الجارة الجنوبية (جوبا)، والعلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية".

وجاءت خطوة حكومة الخرطوم عقب تحركات إقليمية ودولية لإنهاء الخلاف الذي يهدد بانهيار عملية السلام في جنوب السودان بكاملها.

وزار السكرتير التنفيذي للهيئة الحكومية للتنمية في شرقي أفريقيا "إيغاد" ورقنة جيبو، جوبا في الثاني عشر من أغسطس الجاري، في مسعى لاحتواء الأزمة داخل المعارضة والعمل على تسريع تنفيذ بنود اتفاق السلام.

وفي اليوم التالي طالبت الأمم المتحدة أطراف المعارضة المسلحة بحل خلافاتهم بالطرق السلمية حتى لا تؤثر على تنفيذ اتفاق السلام.

وفي الثامن من أغسطس أجرت وزيرة الخارجية السودانية اتصالات مع نظرائها في دول "إيغاد" حول تطورات الأزمة بين فصائل الحركة الشعبية المعارضة في دولة جنوب السودان.

و"إيغاد" هي منظمة حكومية أفريقية شبه إقليمية، تأسست عام 1996، وتتخذ من جيبوتي مقرا لها، وتضم: إثيوبيا وكينيا وأوغندا والصومال وجيبوتي وإريتريا، والسودان وجنوب السودان. وتوالت هذه التحركات بعد تصاعد التوترات العسكرية والسياسية بين مشار وأبرز قيادات الجيش، وعلى رأسهم رئيس هيئة الأركان جونسون أولونج قائد الفرقة الأولى، على خلفية الصراع داخل الحركة الشعبية.

> الخرطوم ليست لديها أي مصلحة في انتصار طرف على آخر، وهي محايدة، ما يجعل مبادرتها للتهدئة وحل الأزمة ممكنة

وأعلنت قوى معارضة في جنوب السودان عزل زعيمها مشار النائب الأول لرئيس البلاد من رئاسة الحركة الشعبية بزعم أنه "لم يعد يمثل مصالحها".

ورد مشار الخميس باتهام القادة الذين أعلنوا إبعاده بمحاولة "عرقلة تنفيذ اتفاق السلام".

وفي سبتمبر 2018 وقع فرقاء جنوب السودان اتفاق سلام نهائيا في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بحضور رؤساء دول "إيغاد".

وانفصلت دولة جنوب السودان عن السودان عبر استفتاء شعبي عام 2011، وهي تعاني حربا أهلية منذ أواخر 2013، اتخذت بعدا قبليا، وخلفت نحو 10 آلاف قتيل ومئات الآلاف من المشردين.

وبعد مضي أكثر من عام على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في جنوب السودان لا تزال المخاوف قائمة من اندلاع حرب أهلية في البلد الذي يعاني من نزاعات على رأس السلطة وأعمال العنف بين المجموعات السكانية والجوع. وتتعاظم المخاوف مع عدم احترام الفرقاء للالتزامات التي تم التعهد بها العام الماضي.

وقال أتيم سايمون، وهو صحافي جنوب سوداني، إن زيارة حمدوك لجوبا خلقت حراكا كبيرا في البلد، خاصة في القضايا العالقة ولاسيما مسائل الحدود والتجارة والنفط، على الرغم من أن الهدف الرئيسي للزيارة كان احتواء الأزمة داخل المعارضة في جنوب السودان.

وأضاف سايمون أن "الزيارة خلقت أثرا إيجابيا وقد تساهم في تهدئة الأوضاع الملتهبة في البلد والدفع باتجاه الحوار الداخلي بين أطراف المعارضة المتصارعة، وهو ما يصب في صالح تعزيز فرص صمود العملية السلمية".

وأشار إلى أن الخرطوم هي الضامن لاتفاق السلام في جنوب السودان بين الحكومة والمعارضة.

ووفق وليد النور زكريا، وهو صحافي ومحلل سياسي سوداني، فإن مبادرة حمدوك تجد قبولا لدى الأطراف المتصارعة.

وأضاف زكريا "الخرطوم ليست لديها أي مصلحة في انتصار طرف على آخر، وهي محايدة بشكل واضح، ما يجعل مبادرتها للتهدئة وحل الأزمة ممكنة، لاسيما أن الصراع بين فرقاء جنوب السودان سياسي بالمقام الأول".

سلام هش